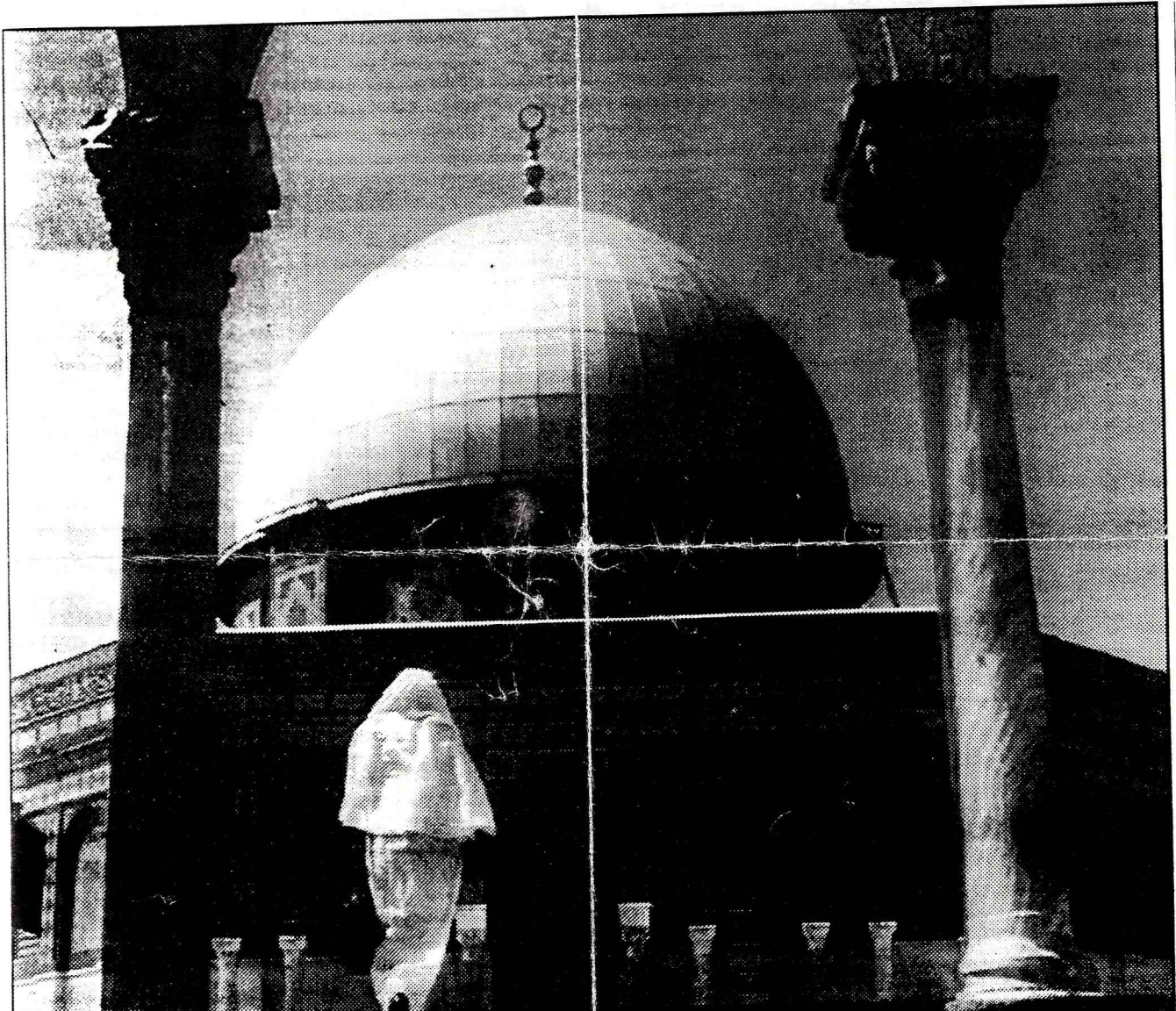


الطريق إلى السلام يبدأ في القدس: الحل القائم على السيادة المشتركة

جون ف. إيتيك



لن يكون هناك أي سلام دائم في الشرق الأوسط دون ايجاد تسوية للنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي، مقبولة من جانب معظم الفلسطينيين ومعظم الاسرائيليين. هذه حقيقة، كما لن تتحقق أبداً تسوية دائمة للنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي من دون ايجاد حل لوضع القدس، يكون مقبولاً من جانب معظم الفلسطينيين ومعظم الاسرائيليين. وهذه أيضاً حقيقة من الصعب والخطير بدرجة متزايدة ان يتناساها أي انسان.

ولا يزال من المفترض على نطاق واسع ان مثل هذا الحل غير متوفر بعد، وهذا ما دفع باسرائيل الى التمسك بضرورة عدم طرح وضع القدس لمجرد المناقشة حتى يتم التوصل الى حل لجميع المشاكل الأقل صعوبة في العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية، فربما تحدث المعجزة آنذاك ويظهر حل لم يتم تخيله من قبل. وفي حين نص اعلان المبادئ على ان مفاوضات الوضع النهائي يجب ان تبدأ قبل 4 مايو 1996، وان القدس هي على نحو واضح إحدى «القضايا العالقة» التي يجب ان تشملها هذه المفاوضات (بدأت هذه المفاوضات يوم الأحد 96/5/5 في طابا) فان اعلان المبادئ جاء غامضاً حيال ما اذا كانت «القضايا العالقة» ستناقش جميعها مرة واحدة. ونظراً لأنه لم يطرأ أي تغير جوهري في المشاعر، يمكن توقع قيام اسرائيل برفض مناقشة موضوع القدس، حتى نهاية السنوات الخمس أي الفترة الانتقالية التي تنتهي عام 1999.

وفي ضوء استمرار جهود اسرائيل لتغيير «الحقائق على الأرض» في القدس لصالحها، بما في ذلك بشكل خاص جهود الحكومة الاسرائيلية لفرض قيود على المؤسسات الفلسطينية في المدينة وهي القيود التي تم تقنينها بموجب القانون الذي صدر في ديسمبر (كانون الأول) عام 1994، ونية الحكومة المعلنة ببناء وحدات سكنية جديدة لحوالي 32,500 اسرائيلي في حارحوما الواقعة بين أم طابا المجاورة للحي العربي في القدس ومدينة بيت ساحور العربية المتاخمة للضفة الغربية، والجهد الذي يقوده حزب الليكود لتوسيع الحدود البلدية حتى تضم معاليه ادوميم - وهي مستوطنة كبيرة تقع على بعد بضعة كيلومترات شرق القدس، فان الفلسطينيين يتخوفون، ومخاوفهم مفهومة، من ان تكون نية اسرائيل الحقيقية هي خلق أمر واقع لا يمكن تغييره بنهاية 1999 يسمح لاسرائيل بعرقلة موضوع القدس، متوقعة بذلك (أو أمله في) ان لا يبقى أمام الفلسطينيين أي خيار سوى قبول ما لا يمكن تحمله.

في هذه الظروف، لا تزال الشكوك، وانعدام الثقة حتى اليأس، منتشرة لدى الجانبين على نطاق واسع. فالكثير من الناس في كلا الجانبين لا ثقة لديهم بعملية السلام الحالية، وليس لديهم الرغبة في ان يصبحوا متورطين فيها وان يساعدوا في انجاحها لأنهم يرون في نهاية الطريق صخرة صلبة كبيرة راسخة اسمها القدس، يعتقدون انها تحول دون بلوغ أي «عملية سلام» نروتها وانها تحكم عليها بالفشل الحتمي، وليس هناك ما يمكن ان يهيئ الثقة البناءة في النجاح الوشيك لعملية السلام، ويعجل من التحول الاساسي الأخلاقي والروحي والنفسي ليحل التعاون محل المواجهة في النظر لمستقبل الشرق الأوسط، أكثر من الاعتراف الفوري بوجود حل لوضع القدس. ولحسن الحظ هناك حل يحظى بفرصة حقيقية في ان يكون مقبولاً من جانب معظم الفلسطينيين والاسرائيليين.

وعندما يتحدث الفلسطينيون والاسرائيليون عن القدس، فإنهم لا يعرضون مواقف تفاوضية فحسب، فللقدس هيمنة قوية جداً على القلوب والعقول ويجب اخذ مواقفهم المتكررة والمتفق عليها بالاحكام فعلاً مآخذ الجد. فإذا ما تقبل المرء - وهو أمر واجب - ان أي حكومة اسرائيلية لا تستطيع أبداً قبول إعادة تقسيم القدس، وإذا تقبل المرء - وهو (مرة أخرى) أمر واجب - ان أي قيادة فلسطينية لا تستطيع أبداً قبول تسوية للوضع الدائم لا تعطي للدولة الفلسطينية ومن خلالها للعالمين العربي والاسلامي أي مشاركة في السيادة على القدس، فان الحل الوحيد المقبول اذاً هو: سيادة مشتركة على مدينة غير مقسمة. وفي اطار التسوية التي تركز على قيام دولتين، فان القدس يمكن ان تشكل جزءاً لا يقسم الدولتين، وأن تكون العاصمة للدولتين وأن تدار بمعرفة مجالس محلية للمناطق تعمل تحت مظلة مجلس بلدي. ووفقاً لمصطلحات القانون الدولي فان المصطلح الملائم هو ان المدينة ستكون بلداً خاضعاً لهيمنة مشتركة لاسرائيل وفلسطين.

ورغم ان السيادة المشتركة غير المقسمة تعتبر من الحالات النادرة فان لها سوابق، فمدينة شانديجار هي عاصمة مشتركة غير مقسمة لولايتين في الهند، وأكثر من سبعين سنة، كانت دولة فانواتو في المحيط الهادي (هيريد الجديدة سابقاً) تحت السيادة المشتركة غير المجزأة لبريطانيا وفرنسا. وأكثر من سبعمئة سنة، ظلت إمارة اندورا تحت السيادة المشتركة غير المجزأة لأفراد فرنسيين واسبان (حالياً رئيس جمهورية فرنسا ومطران سييودو اورجيل)، في حين تتم ادارتها عن طريق مجلس عام منتخب.

وكعاصمة مشتركة يمكن للقدس ان تضم مكاتب حكومية اسرائيلية في قطاعها الغربي أساساً، ومكاتب حكومية فلسطينية في قطاعها الشرقي أساساً ومكاتب بلدية في كلا القطاعين. ويمكن لنظام المناطق او الدوائر على الطريقة الفرنسية ان يجعل الإدارة البلدية اقرب الى الجماعات المختلفة في المدينة، بما في ذلك الجماعة اليهودية المغالية في التزمّت. ومن الممكن تحقيق رغبة أي من الدولتين في السيطرة على مرور البضائع والأشخاص لديها من الدولة الأخرى عند نقاط الخروج من القدس، فذلك افضل من القيام بهذا الاجراء عند نقاط الدخول اليها. وفي اطار سلام مقترن بشكل خاص بوحدة اقتصادية، ستكون الحاجة لمثل

البلد:
ج
لن ت
مطين
ليهم
ياسر
مراك

مس
رزية
واللا
يتها
هذه
ت عا
اسر
ية لا
ومع
لنشغ
بياً.
أدة ع
لبي
ج
من فو
يفرد
نة وال
جرد
تكاكاه

السيا
جعل
اء على
أي م
الأرا
ل. وم
شرق
دي ت
صبح
لين ان
أما ت
والدر
وستك
وا ان
بقبوا
المائة
طبيب
رف لن
ن تقعا
من ج
اجل
وهذا
هي و
وعلم
قية، ف
ن، فان
سراثل
سراثل

الاس
بطرة
يوش،
سياد
بعة ال
الفعال
معلناً، ك
قدس

من القوانين المتميزة التي لن تكون اسرائيلية برمتها ولا فلسطينية تماماً، وستكون قابلة للتطبيق داخل حدود القدس على كل الموجودين فيها. وهذه اجابة مغرية لبساطتها الواضحة، وكان من الممكن فعلاً اعتبارها غير قابلة للإلغاء لو انه كان قد تم تدويل المدينة تنفيذاً لصيغة التقسيم التي اصدرتها الأمم المتحدة عام 1947. ومع ذلك، ومن الناحية العملية، فيمكن لمثل هذه المجموعة من القوانين ان تستند فحسب الى القوانين المطبقة حالياً في المدينة كما سيجري تعديلها لاحقاً بمعرفة المجلس البلدي او ربما بموجب اتفاق بين دولتي اسرائيل وفلسطين، ومن ثم فان قوانين القدس سوف تكون فعلاً، وفي المستقبل المنظور، غير قابلة للتمايز عن قوانين اسرائيل (وهو ما يعني في نظر الفلسطينيين افرار السيادة المشتركة غير المقسمة من محتواها) في الوقت الذي سيصبح فيه المجلس البلدي بما لديه من تكتوقراط من الطراز الأول أكثر تسييساً، وعلى حين يمكن اعتبار هذه الاجابة قابلة للتنفيذ، فان هناك اجابات افضل منها.

فثمة اجابة أخرى تقوم على تطبيق القانون الاسرائيلي في كل منطقة تضم اغلبية من الاسرائيليين وبشكل كامل كما لو كانت هذه المنطقة جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل وحدها، وتطبيق القانون الفلسطيني في كل منطقة تضم اغلبية من الفلسطينيين وبشكل كامل كما لو كانت هذه المنطقة جزءاً لا يتجزأ من فلسطين وحدها. وهذا هو المنهج الذي يدع له نموذج السيادة المجزأة الذي طوره في السنوات الأخيرة مركز بحوث ومعلومات اسرائيل - فلسطين في القدس. وبموجبه سيتمدد الحدود الدولية لتضم كل قرية او حي او مستوطنة موجودة حالياً في القدس الشرقية الموسعة ووضع كل منها تحت السيادة الصرفة لواحدة من الدولتين (وهو ما يتطلب بالتالي تخلي كل من اسرائيل وفلسطين عن سيادتهما على اقاليم سبق واكدتا سيادتهما عليها). ولقد يكون هذا المنهج ملائم تماماً لو كان من الممكن تطبيق نموذج السيادة المجزأة او حل السيادة المشتركة. ومع ذلك فهو غير متسق مع الرؤية الأكثر رقياً القائمة على مدينة واحدة غير مقسمة تقوم كعاصمة للدولتين، كما انه سيؤدي الى نتائج عملية سيعتبرها الشعبين غير مرغوب فيها فضلاً عن انه سيكرس الى ما لا نهاية العزل البغيض بين الاحياء القائمة في المدينة.

وهناك منهج ثالث أكثر طواعية ودقة وهو الأكثر عطاء، فبدلاً من السعي لصياغة مجموعة من القوانين المتميزة للقدس او لبناء أساس اقليمي بحث لتحديد القوانين التي تطبق، يستطیع المرء تصور نظام أكثر مرونة يجعل القانون المطبق في أي حالة متوقف على الموضوع والاطراف ذات العلاقة والمنطقة البلدية التي تقوم فيها القضية او النزاع.

ان الخبراء القانونيين يتفاوضون بحسن نية وفي انزاهتهم ثلاثة مجالات واسعة للقانون (مجال القانون المدني ومجال القانون الجنائي ثم قوانين الأحوال الشخصية) وأساسان كامنان للاختصاص القضائي (الشخصي والاقليمي)، وينبغي ان يكونوا اهلاً للموافقة على الاختيار الملائم للقانون القابل للتطبيق وللإختصاص القضائي استناداً الى معايير موضوعية تضع النتائج في الاعتبار. ومهمة هؤلاء ستكون الاتفاق على هذه المواقف التي سيسود فيها العامل الشخصي / الوطني وتلك التي سيسود فيها العامل الاقليمي، وكذا هذه المواقف التي سيلزم فيها الاتفاق على العامل المرجح، وتلك التي ستتطلب اللجوء الى المحكمة المختلطة (ان وجدت).

وهناك عدد من الأمثلة القليلة تساعد في توضيح كيفية عمل مثل هذا النظام القانوني المرن. فنبغي على كلا الجانبين الموافقة تماماً على سيادة العامل الشخصي / الوطني في كل مسائل قوانين الأحوال الشخصية (وخاصة الزواج، الطلاق والميراث)، أي انطبق القانون الاسرائيلي على الاسرائيليين والقانون الفلسطيني على الفلسطينيين بغض النظر عن المنطقة البلدية التي يعيشون فيها. وينبغي عليهما أيضاً الموافقة على ان العامل الاقليمي سيسود في المسائل المتعلقة بالملكية، أي تطبيق القانون السائد في المنطقة البلدية التي توجد فيها الملكية موضع النزاع، بغض النظر عن الموطن الذي ينتمي اليه اطراف النزاع.

وفي مجال نزاعات العقود ينبغي الموافقة على تطبيق القانون الاسرائيلي على النزاعات التي تنشور بين الاسرائيليين والقانون الفلسطيني على النزاعات التي تنشور بين الفلسطينيين، مع أخذ العامل الاقليمي في الاعتبار عند تحديد «العامل المرجح» في أي نزاع تعاقدى بين اسرائيلي مقدسي وفلسطيني مقدسي، طالما ان العقد المكتوب لا يتضمن شرطاً ينص بوضوح على اختيار قانون معين. وينبغي الاتفاق أيضاً على سيادة العامل الاقليمي في قضايا السرقة، مع أخذ اختيار الجاني المدان للقانون الذي يحاكم بموجبه بعين الاعتبار.

ويحتمل ان يكون أكثر المواقف صعوبة هو المنطق بحماية من ارتكبت داخل بلدية القدس. وفي الأغلب ينبغي بالتحديد ان يمد الاتساق هنا على ضرورة تطبيق القانون الاسرائيلي اذا كان الجاني والضحية اسرائيليين حتى لو ارتكبت الجريمة في منطقة ذات اغلبية فلسطينية. وعلى ضرورة تطبيق القانون الفلسطيني بالمثل. أما في حالة اختلاف موطن الجاني والضحية فيستكون هناك حاجة لتحديد «العامل المرجح» فتحدد هذا العامل استناداً الى العامل الاقليمي قد لا يكون مقبولا لاحدهما او لكليهما. ومن الممكن الاتفاق على تطبيق القانون الذي يخضع له احدهما، ومن الممكن أيضاً الاتفاق على عدم الحاجة لتحديد ذلك «العامل» أصلاً في حالة جرائم القتل وما في حكمها من مواقف بالغة الحساسية.